سياسة الإنفاق عند الأسر الحضرية الجزائرية

– دراسة ميدانية لعينة من الأسر مقيمة بالعاصمة وضواحيها –

أ/ أميمة شعبان

قسم علم الاجتماع– جامعة الجزائر 2

الملخص :

لا شك ان الانفاق الاسري يحتل مكانة جوهرية في الحياة المعاصرة لما له من اهمية متصلة اتصالا مباشرا بالحياة اليومية للأفراد وللأسر خاصة في الوسط الحضري وهذا في خضم التغيرات الهامة التي مست المجتمع واقتصاد الدولة على السواء. علما ان الادارة المنزلية اصبحت تعد احد مجالات البحث العلمي الحديث فان الادارة الجيدة للموارد المالية لمؤسسة الاسرة تعتبر وسيلة فعالة لتوفير كل الاحتياجات الحياتية لها. اما في حالة فشل هذه الاخيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فان ذلك سيزحزح لا محال استقرارها الاجتماعي(الاحتياج والفقر و العوز)وحتى النفسي(كالشعور بالنقص والحرمان ...) . في هذه الدراسة تم التركيز على العوامل المحيطة بالفرد والأسرة وكيفية تأثيرها على سلوكهم الإنفاقي . فقد كانت محاولة منا لمعرفة موقع الاسر من التخلق بالأخلاق الاقتصادية الصائبة ومدى وعيهم بالتخطيط المالي وترشيد الانفاق وكذا مدى استغلال كل الطاقات والمواهب واستثمارها حتى تصل هذه الاسر في الاخير الى حياة كريمة مستورة.

الكلمات المفتاحية: **سياسة الإنفاق الأسري، ميزانية الأسرة، ترشيد الانفاق.**

Algerian urban households' expenditure Strategy

-Field Study on a sample of families residing in the Capital and its suburbs-

Dr / Oumeyma Chabane

Department of Sociology- University of Algiers 2

Abstract :

The household expenditures occupy without any doubt a crucial place in our contemporary life because of their importance directly related to the daily life of the individuals and families, especially in the urban areas, in the midst of the significant changes affecting both State's economics and society. Knowing that the household management became one of the new scientific research fields, the good management of the financial resources of the family institution is an efficient way to provide all the vital needs. However, the failure of that latter in achieving an economic stability would lead to a destabilization on social level (need, poverty, and misery) and on psychological level as well (deprivation and sense of inferiority…)

In this study, we focussed on the factors that surround the individual and the family, and the way in which they affect their expenditure's behaviours. That was an attempt to spot how far families have the good economic ethics, their awareness on the financial planning and expenditure's rationalization, in addition to the exploitation and investments of energies and talents in order to eventually attain a decent life

Keywords: household, strategy of the expenditure, the household expenditure, rationalization of the expenditure.

Stratégie de dépense des ménages algériens dans le milieu urbain

-Étude du terrain sur un échantillon des familles résidant dans la capitale et ses banlieues-

Dr / Oumeyma Chabane

Département de Sociologie Universi té d'Alger 2

Résumé:

Les dépenses ménagères occupent sans aucun doute une place cruciale dans notre vie contemporaine en raison de leur importance directement liée à la vie quotidienne des individus et des familles, spécialement en milieu urbain, et ce au cœur des changements importants affectant la société et l'économie de l'État sur un pied d'égalité. Sachant que la gestion du ménage est devenue un des nouveaux domaines de recherche scientifique, il se trouve que La bonne gestion des ressources financières de l'institution familiale est un moyen efficace pour fournir tout les besoins vitales. Or, si cette dernière n'a pas réussi à atteindre une stabilité économique, cela conduirait à une déstabilisation tant au niveau social (besoin, pauvreté et misère) qu'au niveau psychologique (sentiment d'infériorité et de privation…)

Dans cette étude, nous nous sommes concentrés sur les facteurs qui entourent l'individu et la famille et la façon dont ils influencent leurs comportements de dépenses. Nous avons essayé de localiser les familles de l'éthique économique, de leur prise de conscience de la planification financière et de la rationalisation des dépenses ainsi que de l'exploitation et l'investissement des énergies et des talents afin d'avoir en fin de compte une vie décente

Les Mots clés : **le ménage, la stratégie des dépenses, les dépenses ménagères, la rationalisation des dépenses**.

مقدمة :

لقد عايشت الأسر الجزائرية كل التغيّرات والتطوّرات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية التي حدثت في المجتمع منذ الاستقلال إلى غاية الآن، بل وقد كانت هي نفسها مقرا للتغيرات باعتبارها نظاما حساسا لكل ما يحدث في المجتمع، كما انها مرآة تعكس حاله، فقد لاقت الأسر الجزائرية تغيرات في نمطها الاجتماعي(الأسرة الممتدة أصبحت نواتية) وحتى في ادوار أفرادها، والتي نقصد بها أدوار الزوجين التي كانت سابقا محددة بإحكام من طرف العرف الاجتماعي بشكل خاص؛ و بالموازاة مع هذا تراجعت أساليبها الإنتاجية والاستهلاكية التقليدية (إذ كان سلوكاتها الانتاجية أهم من الاستهلاكية) لتترك المكان لأنماط الإنتاج والاستهلاك العصري، وعليه فمن بين أهم الميادين التي تأثرت بهذه التغيّرات هو الإنفاق عند الأسر.

ففي مرحلة الاقتصاد الاشتراكي المركزي كان يسود نوع من التواضع في انواع السلع و الخدمات المتاحة في المجتمع، لتتعود الأسر على نمط إنفاق متواضع، خاصة إذا كان المستوى الاقتصادي و القدرة الشرائية للأسر ضعيفان .وهو الأمر الذي دفع أفراد هذا المجتمع للانتفاضة و إرغام الدولة على تغيير الأوضاع السياسية و الاقتصادية حتى تتبعها الاجتماعية كذلك . وجاءت مرحلة الدخول في الاقتصاد العالمي الحر، فعرفت الجزائر التفتح الاقتصادي و فتح أسواق جديدة، ما فتح المجال لإغراق السوق الجزائرية بالسلع المستوردة والمتنوعة من الأغذية و الألبسة وكل مستلزمات التسلية و الترفيه ،مع تسهيل طرق الحصول عليها. زد على ذلك آثار العولمة الثقافية التي لم تتأخر أبدا في جعل الإنفاق عند الأسر و الشباب بالخصوص ، يساير التفكير الاستهلاكي العالمي. ومع ذلك غلاء الأسعار وارد ، والقدرة الشرائية للأسر لم تلق الانتعاش اللازم قدر الزيادة في الأسعار المقابلة لها، والحلول لكل هذا ليست بالأمر الهين.

من هنا استوحينا موضوع رسالتنا لنيل شهادة الماجستير، وهو الإنفاق عند الأسر الحضرية الجزائرية.فهو مستوحى من الواقع الذي نعيشه يوميا ،إذ يتمفصل مع حياتنا اليومية وكلنا معنيون به ، فإذا تمعّنا في هذا الواقع بالملاحظة الدقيقة لوجدنا أن الأسر الحضرية تتخبط في مشاكل اقتصادية و اجتماعية وحتى صحية كذلك ، ناجمة عن نقص الترشيد ونوع من اللاعقلانية في الإنفاق وهو الأمر الذي يوصلنا إلى السبب الموضوعي لاختيارنا لهذا الموضوع وهو محاولة الكشف عن حيثياته ، وبعض مسبباته ونتائجه ، وانعكاساته.

إن هذا الموضوع يكتسي اهمية بالغة من حيث أننا كلنا معنيون به ، كما أن له أبعاد متغلغلة في المجتمع ،ثقافية و اجتماعية و اقتصادية. والمعرفة العلمية هي التي تمكننا من فهم هذا السلوك من اجل تنمية وعي وثقافة ترشيد الإنفاق عند الأسر وهذا بهدف مواجهة نتائج التحولات المذكورة آنفا. كما أن اهمية البحث تكمن بالدرجة الاولى في اهمية الأسرة ذاتها، وفي وظائفها الاجتماعية والتربوية و الاقتصادية.

الاشكالية:

باعتبار الأسرة مؤسسة صغيرة قائمة بحد ذاتها ،فإنها تستوجب تسييرا محكما لكافة أمورها المعيشية، وعلى وجه الخصوص الاقتصادية منها كقضية الإنفاق الأسري، لأن المال يحتل مكانة بالغة الأهمية في حياة الأفراد، باعتباره الوسيلة الفعالة في تذليل الصعوبات و الحصول على كل الاحتياجات و إشباع الرغبات .

و لذلك فالإدارة الجيدة لموارد الأسرة المالية تضمن التوازن والنجاح ليس في الحياة الاقتصادية فحسب بل سيتعدى ذلك لبقية الجوانب الاجتماعية والنفسية .و هذا ما يسمى علميا بالإدارة المنزلية و التي تعد احد المجالات الحديثة للاقتصاد ، إذ" تعتبر إدارة المنزل ميدان من ميادين البحث العلمي الحديث جدا ،حيث زاد الإقبال على دراستها دراسة علمية منظمة في معظم التخصصات لإعداد القادة الواعين بمفهوم العملية الإدارية .و يتلخص مفهوم العملية الإدارية بصورة مبسطة في كيفية استغلال و استخدام الموارد المتوفرة للفرد أو الجماعة او المؤسسة استخداما يكفل تحقيق الاهداف المنشودة" (**أيمن سليمان مزاهرة، ليلى حجازين نشيوات، (2004) ، ص59**) ؛ وليس توفر المال هو الضامن للنجاح في هذا الأمر بل طريقة استخدامه أي طريقة الإنفاق ، وهو ما يؤكده **Nicolas Herpin** في كتابه:

la sociologie de la consommation حيث نقل عن **Halbwachs MAURICE** انه لا يمكن الاعتراف بحدّ محدد علميا ,بتجاوزه تتفادى الاسرة البسيطة الفقر.

فقد لاحظ العديد من الأسر التي تتعدى مداخيلها هذا الحد ،ولكن لسوء إدارتها لها فانه ينتهي بها الأمر إلى الاحتياج و العوز . كما يوجد العديد من الأسر التي لا تصل مداخيلها إلى هذا الحد ولكن بتسيرها المحكم فإنها تحقق الاحتياجات الأساسية لها"(**Nicolas HERPIN (2004).p9 et 10**).

لعلّ الحال يكون نفسه عند الأسر الحضرية الجزائرية, لأن التسيير الجيّد يحقق النجاح في أي مجال و في أي مجتمع من مجتمعات العالم.

إن تنظيم الإنفاق عند أسر المجتمع الجزائري يرتبط ارتباطا وثيقا بمقوّمات اجتماعية كالدّين، والعرف الاجتماعي ،والقيّم، و العادات، و التنشئة الاجتماعية كذلك ،كل هذا من شانه ان يحدد كيفية الإنفاق عند الأسر وكذا بعض أوجهه ،التي نذكر منها على سبيل المثال الإنفاق التضامني ،الذي يكون بتخصيص جزء من الأموال الموجهة للإنفاق ،نحو التضامن مع أفراد الأسرة أو العائلة ،او خارج دائرة القرابة ،اي مع المحتاجين بشكل عام.وهو ما يعيبه عنّا الغربيون بأن أموالنا تهدر في علاقاتنا الاجتماعية التضامنية . و هنا يمكن الإشارة إلى أفكار ماكس فيبر التي أوردها في كتابه "الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية "والتي يرجعها إلى أفكار الدين المسيحي البروتستنتي الذي يملي سلوكا تقشفيا يمنع منعا باتا تبديد وتبذير الثروات في الترف وغير الضروري، ولا حتى التضامن الاجتماعي وإعادة استثمار هذه الثروة للاستفادة منها أكثر، الأمر الذي ساهم في ظهور الرأسمالية(**عامر مصباح،(بدون سنة)،ص36**).

نفسها تلك المقومات الاجتماعية يمكنها أن تجعل بعض أوجه الإنفاق ضغوطا تعيشها الأسر، والتي تحملها على نفقات في بعض الأحيان غير ضرورية وفي أحيان اخرى محتّمة .فنجد المواسم والمناسبات الاجتماعية عديدة طوال السنة ،التي تشكل عبئا على الاسر وعلى ميزانياتها ،والمشكل أنه لا يمكن الفرار منها لاهميتها الاجتماعية على الصعيد القرابي أو غيره من الاصعدة . ضف إلى ذلك التقاليد الجديدة التي تبنتها بعض الأسر بأن تقيم احتفالات على كل أمر صغير وكبير ،وكل هذا لا يؤدي بالأسر سوى للإنفاق المستمر والمتعب والنتائج تكون متعبة أكثر.

وبالتوازي مع المقومات الاجتماعية فان تنظيم الإنفاق عند الأسر مرتبط في المقابل ،بثقافة الاستهلاك المنتشرة في العالم كله ، لان " الاستهلاك صار أخلاق عالمنا الحالي و هو يوشك أن يحطم كل اسس الكائن البشري" (**جون بودريار، (1995) ، ص6**)، فترتفع نسبة الاستهلاك في الوسط الحضري الجزائري أكثر منه في الوسط الريفي ففي سنة 2000 و 2001 بلغت مصاريف الأسر الجزائرية بمجملها1.531.443 مليار دينار جزائري،% 66 من هذه المصاريف استهلكت من طرف الأسر الحضرية أي995.653 دج بينما % 35 من هذه المصاريف خاصة بالأسر الريفية أي 535.790 دج وهذا راجع لتطور نسبة التحضر إذ وصلت سنة 2000 و 2001 إلى % 58.3 بعد أن كانت47.3 %سنة 1988

(les dépenses des ménages en 2000.n°352.Ons)

إن العلاّمة ابن خلدون قد علّمنا أن الإنسان إذا وصل إلى تحقيق حاجاته الضرورية، فانه يتطلع عندها إلى الكماليات ويكون بذلك قد دخل في مرحلة التحضر، و في حال أسرنا فانه نجد السعي وراء الكماليات يأخذ مساحة هامة في حياتهم وهذا بضغوط من الوسط الحضري الذي يعيشون فيه. فإذا أمعنا النظر في مدينة الجزائر وما جاورها من ضواحي حضرية، فإننا نجدها وسطا حضريا يشعّ بالمنتجات والأغراض المتنوعة والمغرية والاهم أنها متوفرة ، وهذا من جراء تنوع و تعدد الأنشطة التسويقية التي شهدتها أسواق الجزائر في السنوات الأخيرة .تزيدها وسائل الإعلام مساندة وقوة بالإعلانات والاشهارات خاصة المرئية منها، والتي توحي للفرد بانها سلع وخدمات مسهلة لظروف المعيشة، وتوحي كذلك بالحياة الجديدة و السعيدة المغمورة بلذة العيش. فينتج عن كل هذا تغير نظرة الأفراد و تنوع ميولهم ورغباتهم ودوافعهم تجاه هذه السلع والخيرات، وبالتالي تجاه الإنفاق.

ومن بين ما نتج عن ذلك كذلك هو الانتقال من الاقتصاد المنزلي إلى اقتصاد تعتمد فيه ربات البيوت على التخلي عن إعداد بعض المواد الاستهلاكية، وأصبحت تفضل اقتناءها جاهزة وهذا أمر لا نخص به السيدات العاملات فقط بل حتى النساء الماكثات في البيت . دون أن ننسى" الرجال الريفيين الذين أقلعوا عن أعمالهم الفلاحية وأصبحوا يفضلون العمل في ميادين أخرى مربحة أكثر ، فنجد % 45 من مصاريف الأسر الحضرية تكون على المأكولات والمشروبات و % 43 من مصاريف الأسر الريفية تكون كذلك عن **المأكولات والمشروبات** "

(Les dépenses des ménages en 2000.n°352.ons)

(تقارب شديد) وهذا السلوك الاستهلاكي يؤثر حتما على حجم النفقات والتي يمكن تفاديها بكل سهولة عن طريق استغلال الإمكانيات الخاصة(الجهد ،الوقت ،المعرفة...). وبهذا فإن تنظيم الإنفاق لا يمكنه أن يكون في منأى عن عوامل مؤثرة محيطة بالأسرة ، فالتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية التي عرفها العالم من تطور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و الإنفتاحات الاقتصادية ،التي جعلت من هذا العالم قرية صغيرة ، يسهل فيها تمرير الثقافات والأفكار و حتى العادات و القيم بين الشعوب ، لنشهد محاكات الثقافة المادية الغربية في كل جوانبها خاصة منها الجانب الانفاقي والاستهلاكي ، وكل هذا غالبا ما يكون من زاوية التقليد، بعيدا عن مسالة الذوق أو الاحتياج الضروري . فنجد شبابنا اليوم مطّلعا اطلاعا وافيا، ومتأثرا بثقافة الآخر، إذ يظهر مفعول ذلك في سلوكاتهم وأساليب معيشتهم ،فينساقون وراء كل ما هو مختوم بعبارات الصنع الأجنبي ،مع ..."**العزوف** عما صار قديم الشكل والحجم ممّا أصبح الاستمرار على استعماله يدل على طبقة لا يستطيع دخلها اقتناء الجديد في طرازه أي موضته "(**سامية الساعاتي(2003)،ص57**).

وعليه إنهم ينفقون بدون تردد على استهلاك الرمز الذي يعتقدون بأنه يكرس لهم مكانة أو قيمة اجتماعية، أكثر من أن تكون الحاجة أو الضرورة هي التي فرضت أو أملت عليهم ذلك.

ومن أهم النتائج الملموسة عن كل ما سبق، تأثر مجال الادخار فالإنفاق غير المضبوط واللاعقلاني يعطل سلوك الادخار الذي يعتبر نظاما اقتصاديا يؤمن ويصون الأسر من مواقف غير متوقعة وطارئة ، بل هو السبيل الأساسي لبناء المستقبل للأفراد و الأسر و المجتمع عامة. فالادخار في البنوك يعود بالمنفعة العامة على الجميع ، إذ أن المدخر تسلم أمواله من النفقات غير المجدية وفي نفس الوقت تكون في مأمن ،ومقابل ذلك تساهم في بناء المرافق العمومية ، خاصة أننا بحاجة إلى عدد غير محدود من المساكن والمرافق المرافقة لها. وهكذا يكون الادخار ضرورة لا بد منها للمنفعة الخاصة و العامة.

وبناءا على كل ما سبق فقد توصلنا لصياغة جملة الأسئلة والفرضيات الموالية:

1- هل للأسر الحضرية الجزائرية سياسة للإنفاق ؟ ومنه تفرعت تساؤلات فرعية وهي:

2- ما هو تأثير العادات والتقاليد والمظاهر الاجتماعية للأسر الحضرية الجزائرية على الإنفاق؟

3- ما هو تأثير الإعلام والإشهار المروج على مختلف السلع الاستهلاكية والفكرية والمادية على الإنفاق لدى الأسر الحضرية الجزائرية؟

4- هل تتمتع الأسر الحضرية الجزائرية بثقافة الادخار؟

5 – ما مدى تشابه الاسر أو تجانسها في إنفاقها؟

وقد نضمنا مجموعة اجوبة افتراضية لنقوم باختبارها طوال عملنا الميداني وقد كانت بالشكل التالي:

1- يرتبط الإنفاق لدى الأسر الحضرية الجزائرية بالضغوط و الظروف أكثر مما يرتبط بسياسة واضحة وذات أهداف.

2- الإنفاق لدى الأسر الحضرية الجزائرية هو استجابة وانعكاس لسياسة اجتماعية عامة في المجتمع(غياب آليات الادخار).

3- الإنفاق لدى الأسر الحضرية الجزائرية مرتبط بالروح الجماعية والتضامنية في المجتمع.

4- يخضع الإنفاق لدى الأسر الحضرية الجزائرية إلى الاستهلاك التفاخري .

تحديد المفاهيم:

– سياسة الإنفاق : (تعريف إجرائي)

هي النظام الذي تعتمده الأسر في حياتها الإنفاقية، و الذي يضم كلا من تنظيم ميزانية الانفاق، استغلال كل الموارد المتاحة لدى الأسرة و كذا ترشيد الانفاق و إبعاده عن الاسراف و التبذير مع الحرص على الادخار من اجل تحقيق أهداف أسرية قريبة و بعيدة المدى، ومنها الضفر بحياة مطمئنة اقتصاديا و اجتماعيا، و نعني بالإنفاق الغذاء و اللّباس و كل ما يمكن للأسرة أن تبذل لأجله نقودا، وهذا خلال أيام السنة وفي الظروف والمناسبات الاجتماعية و الدينية.

–الإنفاق الأسري : (تعريف اجرائي)

ويكون ببذل المال على كل احتياجات أفراد الأسرة بأكملهم ، ابتداءا من الضروريات وصولا إلى الكماليات، سواء أكانت سلع للاستهلاك أو خدمات.

– سياسة اجتماعية عامة:

ونقصد بها كل ما في المجتمع من آليات يمكنها ممارسة تأثير على إنفاق الأفراد خاصة منها التفتح الاقتصادي وما تنجر عنه من إغراق للسوق بالسلع و الخدمات الجاذبة و المثيرة للإعجاب،وكذا الإشهار.

– ميزانية الأسرة :

"فميزانية الأسرة هي خطة تضعها الأسرة و توضح فيها طريقة توزيع دخلها المالي على اوجه الانفاق المختلفة في فترة زمنية محددة " (**محمد على سلامة (2002)، ص28**) ، وهذا يعني انها خطة مالية شاملة توضح نمط الانفاق عند الأسرة على مختلف السلع و الخدمات التي تحتاجها ،عن طريق الموازنة بين إيرادات الأسرة ومصروفاتها هذا

دائما يكون مقيد بفترة زمنية معينة قد تكون أسبوع أو شهر...

–ترشيد الانفاق: (تعريف إجرائي)

نقصد بهذا المفهوم محاولة جعل الانفاق متوازنا بعدم تجاوز الحدود المتاحة لذلك حسب موارد كل اسرة.وذلك بحسن استغلال الامكانيات المتاحة و الحذر في كيفية انفاق المال ووجوه صرفه وحسن التدبير فيه مع الابتعاد عن التبذير و الاسراف ، و الحرص على استغلال كل الموارد المتاحة لجميع افراد الأسرة من اجل التقليل من المصاريف و التمكن من العيش الكريم.

منهجية البحث:

عن بحثنا المتناول فلقد استطعنا تكييفه بالبحث الوصفي إذ ان تساؤلنا الرئيسي قد أملى علينا و عن طريق هذا المنهج، محاولة كشف تعامل الأسر الجزائرية مع الإنفاق ووصفه باعتباره ظاهرة لها مسببات و مؤثرات وطبعا نتائج تنعكس على حياة الأسر مباشرة.

ولكن الوصف وحده لا يشكل جوهر البحث الوصفي اذ لا بد من" تنظيم هذه البيانات وتحليلها واستنباط الاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة للمشكلة المطروحة للبحث" (**مصطفى يسري www.khayma.com**) من أجل ذلك اقتضى علينا أن نستعين بمنهجين متكاملين يفيان بدراسة الموضوع المطروح وهما المنهج الكمي والمنهج الكيفي:

-المنهج الكمي : فقد أفادنا هذا المنهج وهذا بعد تحديد العينة من

المجتمع المدروس، في تجميع كل المعلومات الإحصائية الممكنة من المبحوثات حول قضية الإنفاق بمؤثراته و أبعاده، وباعتبار هدفنا من الدراسة هو فهم سلوكات الأفراد بات من الصعب الاعتماد على طريقة القياس البسيطة لأنها بالكاد تخبرنا عن" مجموعة من الناس تصرفوا بطريقة ما و لكن لا تعطينا إجابة كافية عن كيفية تصرفهم بهذا الشكل' (**حمود بن ناصر بن محمد الهاشمي**. (**2004**) **http://drhasan.net:/vb/showthread**)، وهذا ما استوجب علينا اللجوء إلى المنهج الثاني و**هو** المنهج الكيفي.

-المنهج الكيفي: " المنهج الكيفي يهدف الى فهم الظاهرة المدروسة وهذا بمعالجة معاني الكلمات والعبارات وكذا التصرفات الملاحظة (**Maurice Angers** (**1997p60**) فعلا استطعنا بعون الله أن نجمع مادة كيفية مهمة عن طريق الملاحظات المباشرة مع المبحوثات و أوسع من ذلك(أي في محيطنا) وكذا الأسئلة المفتوحة التي وردت في استمارة المقابلة وما جلبت من تعليلات وتعقيبات التي كانت تدلي بها البحوثات لتبرير تصرفاتهن فاستخدم كل هذا في التحليل.

أدوات جمع البيانات :

- الملاحظة: تعتبر من أهم مصادر المعلومات إذ وظفناها في استكشاف توجهات الأفراد للإنفاق بأفعالهم وأقوالهم، و مسرح ذلك

كان محيط حياتنا الواسع بدءا من الأسرة و العائلة و خروجا إلى الشوارع والأسواق، وهذا في ظروف وأوقات مختلفة كالمناسبات الاجتماعية و الدينية على مدار العام،. و قد بدأنا بها عملنا حيث ساعدتنا كثيرا في بلورة الفكرة الأساسية للبحث، و بلورة الأسئلة الموجهة للمبحوثات في استمارة المقابلة لنعود في الأخير لإثبات صحتها. وعليه فقد مارسنا الملاحظة البسيطة بغير مشاركة .

- استمارة المقابلة :

يعرف "موريس انجرس" المقابلة بأنها": تقنية مباشرة لاستجواب الأفراد بطريقة مباشرة ما يسمح بتجميع معلومات كمية بهدف إيجاد علاقات رياضية و تنظيم مقارنات رقمية (**MAURICE ANGERS (1997) p146**)

أما " معن خليل عمر" فيقول عنها: "**هي** إحدى طرق جمع المعلومات من المبحوثين بواسطة أسئلة مكتوبة على استمارة يقدمها الباحث بنفسه أو بواسطة البريد,حيث تكون الأسئلة منصبّة حول معرفة الرأي العام و الخاص و مواقفه و أحكام قيمه.أو حول الحقائق و الظواهر الاجتماعية أو الدوافع والمحفزات " (**عمر معن خليل (1984), ص2**)

إلا أن في دراستنا هذه لم نرسل الاستمارة لا عن طريق البريد ولا بطريقة أخرى , بل قمنا بمقابلة المبحوثات و قراءة الأسئلة بأنفسنا حتى نضمن الفهم الجيّد للأسئلة من طرف المبحوثات ، وكذا محاولة الظفر على أقصى كمّ ممكن من المعلومات و لهذا تسمى استمارة مقابلة ، لأن أداة جمع البيانات مهمة جدا و جميع المعلومات و البيانات تعتبر الرهان الأساسي الذي يمكّننا من الوصول للمعلومات المتوخاة ، ومنه الفهم الصحيح للظاهرة المدروسة.

-اختيار العينة: ومن أجل التحقق من صحة الفرضيات المذكورة تعيّن علينا اختبارها بدراسة ميدانية على اسر مقيمة في الوسط الحضري ، نظرا لأن أسر المدينة هي الأكثر تعرضا لمظاهر التحضر اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، ما يجعلها تنفق بشكل معيّن.

وبالفعل فدراسة الأسر تعتبر من أصعب الدراسات حيث واجهتنا بعض صعوبات أثناء تعاملنا المباشر مع الأسر، فقد لاقينا صدا كبيرا من طرف العديد منها، وفي نفس الوقت رفض لإجراء بعض المقابلات خاصة وأن الكثير منهم يعتبرون أن موضوع المال وكيفية إنفاقه يعتبر من المواضيع الشخصية الخاصة بالأسرة والتي لا يمكن الإفصاح عنها للأغراب وقد بلغ عدد الأسر المستجوبة 120 أسرة .

وقع اختيارنا على ثلاث مناطق من الجزائر العاصمة التي تعتبر اكبر تجمع حضري وطني.هذه المناطق هي: **الحمامات ،عين بنيان ، الدويرة،** وهذا نظرا لمعرفتنا المسبقة لها،اضافة الى حصولنا على تسهيلات في التقرب من بعض الأسر نتيجة معرفتنا الشخصية لبعضها والتي تولّت مهمة تقديمنا للأسر المجاورة حتى تسهل علينا المهمة . لقد حرصنا ان تتوفر عينتنا على عدد من الأسر لها أكثر من دخل واحد سواء من

عند الزوجة او احد الاولاد او البنات وحتى الكنة.ومن جانب اخر ان يكون لهذه الأسر اولاد متمدرسين بدون تحديد الاطوار الدراسية لمعرفتنا المسبقة ان تمدرس الاولاد يعتبر من اهم اوجه الانفاق الاسري حتى نضمن ان يكتمل بحثنا بالمعلومات عن اهم اوجه الإنفاق عند الأسر.

وبناءا على كل ما سبق فان عينتنا تندرج في اطار العينة القصدية.

-النتائج :

وفي الاخير وبعون الله استطعنا أن نصل الى النتائج التالية:

– إن تنظيم الإنفاق بالاعتماد على ميزانية مدروسة، يعتبر ركيزة أساسية تستند عليها الأسر من اجل تحقيق إشباع اكبر قدر من الحاجات.ويظهر ذلك بشكل بارز عند ذوي المستوى المتوسط واقل من اجل المحافظة على مستوى معيشي اقل ما يقال مستور ،او في المقابل محاولة رفع و تحسين هذا المستوى بينما الأسر المرتاحة ماليا فهي لا تكلف نفسها عنان تخطيط ميزانية ،لأنها تعتبر نفسها بغير حاجته وكذا الأسر التي تتميز بفقر مدقع هي لا تلتجئ الى تخطيط ميزانية.

– ان المناسبات الاجتماعية و الأسرية المتعددة و المتوالية طوال العام ،تصنف من أهم أبواب الإنفاق التي تعيشها الأسر على اختلافها و التي تشكل ضغطا واضحا عليها لأنها تخل بميزانياتها

وتأتي على ادّخاراتها .

و لا تتمكن الأسر من إلغاء الكثير منها لأنها مرتبطة بقيم اجتماعية مرسخة في هذا المجتمع، كالروابط الأسرية القوية ، وقيمة الكرم ،مع ممارسة الاستهلاك التفاخري في بعضها لتكريس المكانة الاجتماعية والمظاهر الاجتماعية للأسرة، و فيها أيضا من المناسبات التي استفحلت في المجتمع الجزائري حديثا على سبيل المثال أعياد الميلاد ، واحتفالات النجاحات الدراسية.

– يعتبر الأولاد استثمارا مستقبليا للأولياء ، يراهنون عليه بكل قواهم المالية من اجل نجاح اجتماعي يلمّ بالأولاد و الاولياء معا.

– التحرر التجاري و التفتح الاقتصادي الذي حصل بالجزائر، وما انجر عنه من إغراق الأسواق بالسلع المتنوعة كما ونوعا (الوفرة) كما اسلفنا الذكر، اثر بفعل اغراء تعترف به نسبة 90.8 %من المبحوثات وزيادة على ذلك يمارس فعل جذب قوي على 60 %من الأسر ناجحا في جعلها تنفق أكثر من الضروري. خاصة اذا كانت الترددات على الأسواق كثيرة. كما أن كل هذا قد أثرّ بتغيير استراتيجية الأسر من اتخاذ نظام غذائي قائم على اقتصاد معاشي ما يصطلح عنه **بـ"العولة"**، التي " كان الهدف الرئيسي منها هو التأمين الغذائي لأفراد الأسرة في الأوقات الصعبة أو عند قدوم الضيف وتحافظ على الاقتصاد المنزلي فتكثر المشتريات غندما يكون السعر منخفضا في السوق خاصة في المواد الغذائية الأساسية (كالحبوب الجافة، الزيت، الدقيق، القهوة، السكر ...) " (**للتعمق أكثر في العولة انظر أطروحة دكتوراه الدولة للباحثة صباح، عياشي(2009)، ص 460**)، إلا أننا لاحظنا في الآونة الأخيرة بدأت تقل هذه الظاهرة فلم يعد هناك اعتماد على الاقتصاد المعاشي بل اعتماد شبه كلي على السوق.

– إن خلفية تذبذب سلوكات الترشيد في التبضع الغذائي ،تعود لثقافة الأسر الضعيفة في هذا المجال ،

و الضعف نفسه يطول قضية استغلال القدرات البشرية عند الافراد(بالخصوص السيدات الماكثات في البيوت) و التي من شأنها أن تغير الكثير في المستوى المعيشي للأسر لو كانت معروفة ، و يتأكد هذا عند 85 %من المبحوثات اللواتي لا تقمن باي نشاط لمساعدة انفسهن اقتصاديا .

– قلة الجدية في الادخار ويظهر ذلك في نسبة المدخرين التي لا تتجاوز 42.64 %و اغلبية هؤلاء بـ56.7 % يدخرون في البيت فلا يكون مآل هذه المدخرات إلا الصرف.بالتالي قلة الجدية بالرغم من كونه إستراتيجية هامة لحفظ الأمن الاقتصادي و

الاجتماعي للأسر ،والذي يعتبر وسيلة تحقيق أهداف قريبة و بعيدة المدى . وفوق ذلك يتدخل الوازع الديني للأسر ليجعلها تتوالى عن الادخار في البنوك لربويتها. وفي نفس السياق كذلك ، عدم الانتباه لتعليم الاولاد مبادئ الادخار سوف يترك المجال خاليا لهم لتعلم سلوكات الانفاق غير المنضبط.

– جمعيات الادخار الشعبية، متنفس حقيقي لذوي المستوى الاقتصادي المتوسط و المتدني، إلا أنها غير معروفة في المجتمع الجزائري حيث وصلت نسبة الأسر التي لم تسمع بها 70 %.

– الخدمات الاجتماعية المتاحة في المجتمع و الموفّرة من طرف الدولة، مستغلّة عند الأسر للتخفيف من التأثيرات الضاغطة على الميزانية(الاستشفاء المجاني بنسبة 40، التعليم المجاني 93.3 %...) أما محاولات ترشيد استخدام البعض منها (الكهرباء بنسبة لا تتجاوز23.3 %، الماء...)ببذل بعض المجهودات البسيطة فهو ضعيف.

– معظم اسر العينة يملكون أهم ما يلزم لحياة يومية صحية مريحة، و في نفس الوقت تمكنهم من أن يكونوا على علم بكل ما يحدث في العالم(ثلاجة تلفاز ،طباخة ،هوائي مقعر ،روبو ،غسالة و كذا السيارة)فهم يملكون الضروري والحاجي (حسب التقسيم الاسلامي)وهذا يعني انهم ليسوا فقراء ضروريات،بل فقراء كماليات.

– يعتلي الإنفاق التضامني مكانة مهمة في إنفاقات الأسر ، وهنا أيضا يظهر الوازع الديني في ضبط سبل الإنفاق ، ولكنه لا يزال يسلك السبل الاجتماعية بدل الرسمية التي من شانها أن تساهم في توزيع عادل لهذه الأموال الموجهة للمحتاجين،حيث وجدنا ان نسبة التعامل مع صندوق الزكاة لا تتجاوز7.5 والأسباب في ذلك هي صعوبة الاتصال بهذه الهيئات الرسمية و كذا نقص الثقة بسبب كل ما حدث من اختلاسات وسرقة أموال عمومية .ورغم ذلك فهو حاضر على المستوى الأسري ، الجواري ،القرابي وغير القرابي وهذا في كل الظروف و المناسبات.

– أغلبية المبحوثات بنسبة 55.83 %تفضل السكن بمفردها و لو كان بالكراء وهذا ناتج عن التغيرات الاجتماعية التي تعرضت لها الأسرة في الوسط الحضري بالإضافة إلى دخول المرأة عالم الشغل و الذي ساهم في زيادة الأموال عند الأسر مما يسمح لها بإضافة مصاريف جديدة مثل كراء بيت للعيش بمجرد الدخول في الحياة الزواجية .ولكننا نعود ونقول ان الاستقلال المجالي للأزواج لا يعني أبدا الاستقلال الاجتماعي ،بل ان الروابط تبقى قائمة بين الأسرة الكبيرة و كذا الصغيرة .

– إن أهداف الأولياء من وراء إنفاقاتهم تكون متعلقة بما يعود بالنفع عليهم وعلى أسرهم بالدرجة الأولى فيهتمون في مشترياتهم بديمومة السلع المشتراة وتصل نسبة الميل الى ذلك 65.8%، ثم بعد ذلك يهتمون بمظاهرهم الخاصة التي يمكن أن يصل بعضها للاستهلاك التفاخري الذي التمستاه من خلال الاهتمام باللباس وقد كانت نسبتهم في ذلك 35 % .كما أن تأثير الجماعات المرجعية وارد 79.16 %، و أكثر هذه الجماعات تأثيرا هي أفراد الأسرة نفسها بنسبة

91.57 %، وهذا يعود للمصالح المشتركة في الأسرة الواحدة.

– ولكن ومن الجانب الآخر نجد الأولياء يقعون في الاستهلاك التفاخري مع أولادهم كذلك،حين تعترف 70% من المبحوثات ان اولادهن يتبعون الماركة في اقتناءاتهم لان اهتمامات الأولاد والشباب تنصب في اغلبها في صيانة مظاهرهم ، وذلك راجع لضعف روح المسؤولية عندهم ، في الوقت الذي من المفروض أن لكل واحد منهم – حتى و إن كان له مستوى اقتصادي مرتفع– مستقبل ينتظر منه بناءه ،كما أن محاكاة الثقافة الغربية في كل تفاصيلها يجعل منهم ينحازون إلى التقليد و يقعون كفرائس للاستهلاك التفاخري ما يضر بهم وبمردودية ادوارهم في هذا المجتمع .

خاتمة:

إن ضبط سياسة الإنفاق عند الأسر الحضرية الجزائرية ،هو الإستراتيجية الوحيدة

التي تمكنها من مواجهة الضغوط الاقتصادية و الاجتماعية اليومية ،والمقرونة بتأثيرات العولمة الاقتصادية و الثقافية التي من شأنها أن تكرس حمى الإنفاق و الاستهلاك ، وكل هذا بعيدا عن الحلول الاقتصادية الكبيرة التي لن تكون اليوم ولا غدا.

هي سياسة تضم تنظيم ميزانية تحدد بها الأسرة إنفاقاتها في حدود إمكاناتها المالية، على أن يتعاون الزوجان في تنظيمها مع إشراك ومشاورة الأولاد ،الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز عملية الاتصال بين أفراد

الأسرة الواحدة ، فيكون تفكيرهم وقراراتهم مبنية على الالتزام ببنود هذه الميزانية، وهكذا يسير الجميع نحو هدف معلوم حددوه بأنفسهم.

تضم كذلك استعمال الموارد البشرية وغير البشرية المتاحة لأفراد الأسر،خاصة منها الجهد والمعرفة والموهبة ، التي تعتبر كفاءات ومؤهلات اجتماعية مهمة ، فتمكّنها من ربح أموال إضافية تسمح بتحسين المستوى المعيشي العام للأسرة.

وكذا ترشيد الإنفاق و الاقتصاد الذي يعتبر ثقافة هادفة، يحصن بها الأفراد أموالهم من التبذير والإسراف، وهو أمر تتفق عليه الأفكار الاقتصادية الإسلامية ، و الاقتصادية الوضعية على السواء.كما يعتبر وقاية من كل ما يمكن للعولمة و التفتح الاقتصادي ومحاكات الثقافة الأخرى ،أن يفتكوا به سواء في الثوابت الاجتماعية وكذا طريقة الإنفاق.

وبعد كل ما سبق ،أهم ما يمكن للأسر أن يخرجوا به هو عدم الاستدانة والنجاح في تكوين مدخرات التي تعتبر مصدر الامان والاستقرار النفسي عند الأزواج.

لعل الأم هي أهم فرد يمكنه صيانة الصحة الاقتصادية للأسرة ،لأنها المخولة الأولى بالاهتمام بحاجات الأسرة الحياتية وكذا التربية و التنشئة الاجتماعية والدينية القويمة.فهي التي تتكفل بغرس مبادئ القناعة و البركة، التي تعتبر عماد التدبير و الترشيد، وهذا منذ نعومة الأظافر.هذا لا يعني أن ربة البيت هي المسئولة الوحيدة على تقويم التصرفات الانفاقية و الاستهلاكية ،وإنما التكاتف لا بد أن يكون بين جميع أفراد الأسرة ،فالأب عليه كذلك أن يتوافق مع الأم على خط تربوي موحد فيكون سندا قويا لها،وحاضرا كلما استعصى الأمر سواء مع الأولاد أو من جهة أخرى من اجل الدعم.مع الاعتراف أن مسؤوليته الأولى هي جلب

المال لتوفير الحياة الكريمة للأبناء وهذا كذلك يعتبر أمرا ليس بالهين .أما باقي الأفراد و الذين يمكنهم المساهمة في ترشيد الإنفاق فهم الشباب،الذين يعتبرون أهم شريحة في المجتمع،و التي تكمن أهميتها في كونها مخزون طاقة غنية تستطيع تغيير الواقع من السلبي إلى الايجابي ، فيعوّل عليها كثيرا للنهوض بالمجتمع الحالي إلى مجتمع أكثر نجاحا و توازنا؛ هذا بالرغم من أن الواقع ينبئ بأن الشباب والصغار أصبحوا من أهم القوى الاستهلاكية التي تنفق تبعا للمغريات التي تحاذيهم في ظل الفكر الاستهلاكي العالمي، و لذلك نعود لأهمية نشر الوعي عند الأمهات حتى تقوم بالتنشئة الاجتماعية الانفاقية و الاستهلاكية الصحيحة للأولاد فيكسبهم ذلك العقلنة و القناعة في التصرفات الانفاقية، لان المهمة الأولى المنوطة للشباب وهم قوة المجتمع ومهمتهم الاولى هي الإنتاج وليس الاستهلاك ، ولكن ما هي النظم التي قد تساهم في نشر الوعي الانفاقي عند الأسر الحضرية الجزائرية وبالخصوص عند الأمهات و الشباب معا ؟ وما هي المكانزمات التي قد تستعمل لتحقيق ذلك؟ وهل من الممكن جعل السلوك الانفاقي المنظم يصبح قيمة اجتماعية تتبناها أي مؤسسةاجتماعية لتحقيق الاكتفاء وبالتالي التوازن الداخلي والنجاح.

قائمة المراجع

1– أيمن ،مزاهرة سليمان،ليلى حجازين نشيوات(2004). ،**مدخل إلى الإقتصاد المنزلي**، دار المناهج للنشر و الإشهار

2– بودريار، جون(1995) . **المجتمع الإستهلاكي ،دراسة في النظام الاستهلاكي و تراكيبه** ، دار الفكر اللبناني.

3– سلامة محمد على (2002). **الانفتاح الاقتصادي،واثاره الاجتماعية على الاسرة**، دار الوفاء.

4- عياشي،صباح(2009)" **الاستقرارالأسري وعلاقته بمقاييس التكافؤ والتكامل بين الزوجين في ظل مختلف التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري" دراسة ميدانية لمختلف مناطق الجزائر** ، أطروحة دكتوراه دولة ، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2-غير منشورة

5– معن خليل عمر(1984)، **مناهج البحث في علم الاجتماع** ، الكويت: مكتبة الفلاح.

6– مصباح عامر ،**علم الإجتماع ،الرواد و النظريات** ،بدون سنة.

7– يسري مصطفى . **التربوي الإسلامي العرب**، الفصل الرابع لمناهج البحث في التربية www.khayma.com

8– الساعاتي سامية(2003). **الشباب العربي و التغير الاجتماعي**،ط1 ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية.

9– الهاشمي حمود بن ناصر بن محمد(2004). **مقدمة في منهج البحث النوعي**
. http://drhasan.net :/vb/showthread :

10- Angers Maurice(1997). **Initiation pratique de la méthodologie des sciences humaines**, Alger : casbah université

11- Herpin, Nicolas**(2004). La sociologie de la consommation,** collection repères**.**

12- Ons (2000) **« Les dépenses des ménages**